Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

السياسة الخارجية الليبية في ظل الإنقسام المؤسسي: حدود الفاعلية وإمكانيات الإستعادة

زينب علي قجام

طالبة دكتوراة ، الأكاديمية الليبية / طرابلس

البريد الألكتروني : zeinabaligjam@gmail.com

Libyan Foreign Policy Under Institutional Division: Limits of Effectiveness and Possibilities for Recovery

Researcher: Zainab Ali Gjam
PhD Candidate, Libyan Academy / Tripoli

تاريخ الاستلام:2026/02/16 –تاريخ المراجعة:2026/03/13– تاريخ القبول: 2026/03/14– تاريخ للنش2026/04/28

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى بيان أثر الانقسام المؤسسي في ليبيا على فاعلية السياسة الخارجية الليبية، وذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين تشتت مراكز القرار الداخلي وتراجع القدرة على إدارة الشأن الخارجي بصورة موحدة وفعالة. ويُعد هذا الموضوع من القضايا المهمة التي تبرز في ظل ما شهدته ليبيا من تحولات سياسية وأمنية انعكست بصورة مباشرة على أداء مؤسساتها، ولا سيما تلك المرتبطة بصناعة القرار الخارجي وتنفيذ السياسة الدبلوماسية.

ويقوم البحث على فرضية أساسية مفادها أن الانقسام المؤسسي أسهم في إضعاف السياسة الخارجية الليبية، من خلال تعدد المرجعيات، وتباين المواقف، وتراجع القدرة على تمثيل الدولة بصورة متماسكة في المحافل الإقليمية والدولية، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مظاهر هذا التأثير، وبيان أبعاده السياسية والدبلوماسية، مع التركيز على الدور الذي لعبته التدخلات الخارجية في تعميق حالة الضعف وتضييق هامش الحركة أمام القرار الليبي.

وخلص البحث إلى أن الانقسام المؤسسي لم يكن مجرد أزمة داخلية، بل أصبح عاملاً رئيسياً في إرباك السياسة الخارجية الليبية وإضعاف فاعليتها، الأمر الذي جعل من الصعب توظيف أدوات الدبلوماسية بما يخدم المصالح الوطنية العليا، كما توصل البحث إلى نتيجة مفادها أن توحيد المؤسسات السيادية يمثل المدخل الأهم لإستعادة قدر من الفاعلية في السياسة الخارجية الليبية، وهو ما يستدعي العمل على تعزيز التوافق الوطني وبناء قرار خارجي موحد ومستقر.

الكلمات المفتاحية: الإنقسام المؤسسي، السياسة الخارجية الليبية، الفاعلية الدبلوماسية، التدخلات الخارجية، القرار الخارجي.

Abstract:

This research aims to demonstrate the impact of institutional division in Libya on the effectiveness of Libyan foreign policy. It does so by analyzing the relationship between the fragmentation of internal decision-making centers and the diminished capacity to manage foreign affairs in a unified and effective manner. This topic is of paramount importance given the political and security transformations Libya has witnessed, which have directly impacted the performance of its institutions, particularly those involved in foreign policy decision-making and the implementation of diplomatic policy. The research is based on the fundamental premise that institutional division has contributed to the weakening of Libyan foreign policy through the multiplicity of authorities, divergent positions, and a decline in the ability to represent the state coherently in regional and international forums. The research employs a descriptive-analytical approach to examine the manifestations of this impact and its political and diplomatic dimensions, with a focus on the role of external interventions in exacerbating this weakness and narrowing the scope of action available to Libyan decision-makers. The

research concluded that institutional division was not merely an internal crisis, but had become a major factor in disrupting and weakening the effectiveness of Libyan foreign policy. This made it difficult to utilize diplomatic tools in a way that served the nation's best interests. The research also concluded that unifying sovereign institutions is the most important step toward restoring some effectiveness to Libyan foreign policy, which necessitates working to strengthen national consensus and build a unified and stable foreign policy decision-making process.
Keywords: Institutional division, Libyan foreign policy, diplomatic effectiveness, foreign interventions, foreign policy decision-making.

المقدمة:

تعد السياسة الخارجية من أهم أدوات الدولة في التعبير عن مصالحها الوطنية والدفاع عنها في المحيطين الإقليمي والدولي، حيث تمثل أحد أبرز مظاهر حضور الدولة وفاعليتها في علاقاتها الخارجية، ولا يمكن لأي سياسة خارجية أن تؤدي أدوارها بصورة فعالة ما لم تستند إلى مؤسسات مستقرة ومرجعية سياسية موحدة، لأن الإستقرار المؤسسي يعد من الشروط الأساسية لنجاح القرار الخارجي وإتساقه.

وتبرز أهمية هذا الموضوع بوضوح في الحالة الليبية، حيث شهدت ليبيا خلال السنوات الماضية حالة من الإنقسام المؤسسي إنعكست على مختلف مستويات الأداء السياسي والإداري للدولة، وكان من أبرز آثارها تراجع القدرة على صياغة سياسة خارجية موحدة، وقد أدى تعدد مراكز القرار وتداخل الصلاحيات إلى إضعاف التنسيق بين المؤسسات المعنية بالشأن الخارجي، الأمر الذي أثر في فاعلية الحضور الليبي في الساحة الدولية.

ففي ظل هذا الإنقسام لم تعد السياسة الخارجية الليبية تعبر بالقدر الكافي عن رؤية وطنية جامعة، بل أصبحت في أحيان كثيرة خاضعة لتجاذبات وتوازنات داخلية متغيرة، وهو ما حدّ من قدرتها على تحقيق أهدافها، كما زاد من تعقيد هذا الوضع ما شهدته الساحة الليبية من تدخلات خارجية متشابكة أسهمت بدورها في تعميق هذا الإنقسام وتوسيع أثره على القرار الدبلوماسي الليبي.

وإنطلاقاً مما سبق، يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر الإنقسام المؤسسي في ليبيا على فاعلية السياسة الخارجية الليبية، من خلال تحليل مظاهر هذا التأثير وبيان أسبابه ونتائجه، وصولاً إلى إبراز السبل الممكنة لتعزيز الفاعلية وإستعادة قدر من الوحدة في القرار الخارجي الليبي.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الأتي: **إلى أي مدى أثر هذا الإنقسام على أداء السياسة الخارجية الليبية؟**

وينبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي:

- كيف ساهم الإنقسام المؤسسي في تشظي السياسة الخارجية الليبية؟
- ماحدود فاعلية السياسة الخارجية الليبية خلال سنوات الإنقسام؟
- كيف أثرت التدخلات الخارجية في تقليص هامش الحركة الدبلوماسية الليبية؟
- ما المسارات التي يمكن أن تسهم في إستعادة فاعلية السياسة الخارجية الليبية؟

الفرضية:

يفترض البحث أن الإنقسام المؤسسي في ليبيا أدى إلى تراجع فاعلية السياسة الخارجية، بسبب ضعف القرار الموحد وتعدد الجهات المؤثرة فيه، كما يفترض أن إستعادة هذه الفاعلية ممكنة إذا جرى تقليل الإنقسام وتوحيد المؤسسات المسئولة عن القرار الخارجي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يسلط الضوء على أثر الإنقسام الداخلي في السياسة الخارجية الليبية، وهو موضوع له أهمية علمية وعملية، فمن الناحية العلمية يساعد على فهم العلاقة بين ضعف الدولة داخلياً وأدائها الخارجي، أما من الناحية العملية فيقدم رؤية يمكن أن تفيد المهتمين بالشأن الليبي وصناع القرار.

أهداف البحث:

1. توضيح أثر الإنقسام المؤسسي على السياسة الخارجية.
2. بيان أثر عذا الإنقسام على التمثيل الدبلوماسي وصورة ليبيا خارجياً.
3. معرفة حدود الفاعلية التي وصلت إليها السياسة الخارجية الليبية.
4. إستكشاف السبل الممكنة لإستعادة قدر من الوحدة في القرار الخارجي.

مناهج البحث:

إعتمد البحث على المنهج (الوصفي التحليلي) لأنه الأنسب لوصف الحالة الليبية وتحليل أثار الإنقسام المؤسسي عليها، كما إستخدم منهج (دراسة الحالة) لأن ليبيا تمثل حالة واضحة يمكن من خلالها فهم تأثير الإنقسام الداخلي على السياسة الخارجية.

تقسيمات البحث

بناءً على الإشكالية والأسئلة التي تفرعت عنها قسم البحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية، يعنى المطلب الأول بتشظي السياسة الخارجية الليبية، ويناقش مظاهر الانقسام المؤسسي وتأثيرها على وحدة القرار والتمثيل الخارجي، أما المطلب الثاني فيتناول حدود الفاعلية، من خلال قراءة تراجع مكانة ليبيا وضعف قدرتها على التفاوض وإنكشافها أمام الضغوط والتدخلات الخارجية، في حين خصص المطلب الثالث لإمكانيات الإستعادة، عبر إستعراض المسارات الممكنة وتقديم قراءة تحليلية لآليات التوحيد المؤسسي ورفع كفاءة الأداء الدبلوماسي.

المطلب الأول: الانقسام المؤسسي وتشظي السياسة الخارجية الليبية

يناقش هذا المطلب الانقسام المؤسسي الذي شهدته ليبيا وأثره المباشر في تشظي السياسة الخارجية، من خلال بيان كيف انعكس تعدد مراكز القرار وتنازع الشرعية على وحدة التمثيل الدبلوماسي، وعلى فاعلية الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية، ومكانتها داخل المنظومة الإقليمية والدولية.

أولاً: الجذور المؤسسية لتشظي السياسة الخارجية الليبية

إن مفهوم السياسة الخارجية في أدبيات النظم السياسية والعلاقات الدولية يطرح بوصفه الوظيفة السيادية التي تعبّر من خلالها الدولة عن إرادتها في البيئة الخارجية، وذلك إنطلاقاً من قاعدة مؤسسية يفترض فيها أن تحتكر شرعية التحدث باسم الجماعة الوطنية، وأن تحدد أولوياتها ومصالحها في ضوء ما تراه مناسباً لأمنها ومكانتها وعلاقاتها الدولية، ووفق هذا المعنى فإن السياسة الخارجية لا تفهم باعتبارها مجرد نشاط دبلوماسي أو مجموعة من المواقف المعلنة، بل هي تعبير منظم عن وجود الدولة نفسه، وعن قدرتها على صياغة قرار خارجي متماسك يستند إلى مؤسسات واضحة ومرجعية محددة.

إلا أن هذا التصور يصطدم في الحالة الليبية بواقع مختلف، لأن الأزمة التي عرفتها البلاد منذ عام 2014م، لم تبق في إطار الخلاف السياسي المعتاد بل تطورت إلى حالة من الانقسام المؤسسي العميق طالت البنية التي يفترض أن تقوم عليها الدولة نفسها، ومنذ ذلك الوقت لم تعد مؤسسات الحكم في ليبيا تتحرك ضمن مركز سياسي واحد، بل دخلت في مسار من التعدد والتوازي والتنازع وهو ما انعكس بصورة مباشرة على السياسة الخارجية، التي فقدت بالتدريج عنصرها الأساسي المتمثل في وحدة القرار وتحولت في كثير من الأحيان إلى ساحة أخرى من ساحات الصراع الداخلي (1).

وتتضح هذه المسألة أكثر إذا ما نظرنا إلى طبيعة المرحلة التي أعقبت سقوط النظام السابق، حيث دخلت ليبيا في مرحلة إنتقالية طويلة لم تستطع معها أن تنتج مؤسسات مستقرة وقادرة على إدارة التنافس السياسي ضمن قواعد متفق عليها،

بل تعمقت فيها الخلافات وضعفت فيها أدوات التسوية وظهرت تدريجياً سلطات وأجسام سياسية متوازية ومتنافسة، لكل منها تصور مختلف للشرعية ولحدود الإختصاص، وفي مثل هذا الوضع لم يكن من الممكن أن تبقى السياسة الخارجية بمنأى عن هذا التشظي، لأنها بحكم طبيعتها تعتمد على وضوح الجهة التي تقرر وعلى وحدة المؤسسة التي تمثل الدولة أمام الخارج (2).

هذا التشظي أدى أيضاً إلى إضعاف الأساس المؤسسي الذي تبنى عليه الدبلوماسية، فلم تعد هناك مرجعية واحدة واضحة قادرة على توجيه الفعل الخارجي بصورة مستقرة، وأصبح من الملاحظ أن الخطاب الليبي في الخارج لم يعد يعكس موقفاً وطنياً موحداً بل بات في كثير من الأحيان متأثراً بموازين الصراع الداخلي وبالجهة التي تملك في لحظة معينة قدرة أكبر على فرض نفسها في الداخل أو نيل إعتراف أوسع في الخارج (3)، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الليبية لم تتراجع فقط بسبب ضغوط البيئة الدولية، بل تراجعت لأن الأرضية المؤسسية التي كانت تسندها لم تعد قائمة على نحو متماسك.

لذلك، لا يمكن فهم هذا الوضع من غير العودة إلى طبيعة الإرث المؤسسي الذي دخلت به ليبيا مرحلة ما بعد 2011م، فالسياسة الخارجية في العهد السابق كانت شديدة الارتباط بمركزية القرار وبهيمنة القيادة السياسية وهو ما جعل المؤسسات الدبلوماسية نفسها أقل إستقلالاً وأضعف تراكماً من حيث الخبرة المؤسسية، وعندما وقع التحول السياسي لم تجد البلاد جهازاً مؤسسياً راسخاً يستطيع أن يستوعب الصدمة أو أن يعيد ترتيب نفسه بسرعة داخل إطار قانوني مستقر، لذلك، فإن الإنقسام الذي برز بعد 2014م، لم يصب مؤسسات قوية ومتماسكة بل أصاب بنى كانت تعاني أصلاً من هشاشة تراكمية، وهو ما جعل التشظي أسرع أثراً وأكثر عمقاً في المجال الخارجي(4).

ثانياً: إنعكاسات الانقسام على أداء الدبلوماسية والتمثيل الخارجي

ظهرت أولى نتائج هذا التشظي في وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي، فهذه المؤسسة التي يفترض أن تكون الأداة الرئيسة لتنفيذ السياسة الخارجية وتنسيقها، لم تعد بمنأى عن الانقسام العام بل تأثرت به إدارياً وسياسياً، حيث وجد عدد من الدبلوماسيين والسفراء أنفسهم أمام وضع ملتبس، تصدر فيه التوجيهات أحياناً من أكثر من جهة، أو تصبح فيه الشرعية محل نزاع بين حكومتين أو سلطتين تنفيذيتين متوازيتين، وفي ظل هذه الحالة، لم يعد العمل الدبلوماسي يتحرك دائماً وفق خطة واضحة أو رؤية مستقرة، بل أصبح في كثير من الحالات أقرب إلى إدارة التوازنات الداخلية منه إلى إدارة العلاقات الخارجية للدولة (5).

وإلى جانب ذلك، أدى هذا الانقسام المؤسسي إلى إرباك وظيفة التمثيل الخارجي نفسها، فالدبلوماسية في معناها القانوني والسياسي تقوم على أن تكون الدولة ممثلة من خلال قناة رسمية واحدة، وأن تصدر المواقف والإتفاقيات والرسائل الدبلوماسية عن مرجعية معروفة، لكن ما حصل هو أن هذه القاعدة تعرضت للإهتزاز، ليس بسبب خلاف عابر بل نتيجة إستمرار التنازع على من يملك حق التمثيل ومن يملك حق التوقيع، ومن يملك سلطة الحديث باسم الدولة في القضايا الكبرى، وهو وضع أضعف صورة ليبيا أمام الشركاء الدوليين، وجعلهم أكثر حذراً في التعامل مع المخرجات الرسمية الصادرة عنها(6).

ومع إتساع هذا الوضع، ظهرت أيضاً ممارسات يمكن وصفها بالدبلوماسية الموازية، بمعنى أن الفعل الخارجي لم يعد مقصوراً على القنوات الرسمية وحدها، بل دخلت إليه أطراف محلية أخرى، بعضها سياسي وبعضها أمني أو إجتماعي، وبدأت تنسج علاقات أو تفاهمات أو إتصالات مع أطراف خارجية بصورة مباشرة، وهو ما زاد من تشوش صورة الدولة الليبية، لأن الخارج لم يعد يتعامل مع مؤسسة واحدة تحتكر القرار، بل مع أكثر من طرف يحاول تقديم نفسه باعتباره الأجدر بالتمثيل أو الأقرب إلى التأثير(7)، وهذا النوع من التداخل بين الرسمي وغير الرسمي أضعف السياسة الخارجية باعتبارها وظيفة سيادية، وحولها في بعض المراحل إلى ساحة تعكس إختلال التوازن في الداخل أكثر مما تعكس إرادة دولة موحدة.

ومن أبرز صور هذا التشظي أيضاً التنازع حول صلاحيات إبرام الإتفاقيات الدولية وإعتماد التوجهات الخارجية الكبرى، فالأصل أن مثل هذه الصلاحيات تضبطها قواعد دستورية أو قانونية واضحة تحدد العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتوضح من يفاوض ومن يوقع ومن يراقب، غير أن الأزمة الليبية أظهرت أن هذا الجانب ظل من أكثر الجوانب تعرضاً للإضطراب بسبب غياب تسوية مستقرة تحسم توزيع الإختصاصات، وقد برز ذلك في أكثر من ملف سواء في الإتفاقيات الأمنية أو الإقتصادية أو في مذكرات التفاهم التي أبرمتها أطراف تنفيذية في طرابلس وقوبلت باعتراضات من مجلس النواب أو من جهات أخرى في الشرق الليبي، الأمر الذي جعل الملف الخارجي نفسه مجالاً مفتوحاً للنزاع القانوني والسياسي(8).

لم يقتصر أثر هذا الوضع على الخلاف الداخلي فحسب، بل يمتد إلى نظرة الخارج إلى الدولة الليبية، فحين تكون الجهة التي تبرم الإتفاق محل نزاع أو عندما يطعن في قانونية التوقيع أو في حدود الإختصاص، فإن ذلك يجعل الشريك الخارجي أقل إستعداداً للدخول في ترتيبات بعيدة المدى، ويحول العلاقة مع ليبيا إلى علاقة يغلب عليها الطابع المؤقت أو التكتيكي(9)، ولذلك، فإن الإنقسام المؤسسي في هذا المستوى لم يؤد فقط إلى تعطيل القرار، بل أدى أيضاً إلى إضعاف الثقة الدولية في قدرة الدولة الليبية على الالتزام بمخرجاتها الخارجية أو الدفاع عنها بشكل مستمر.

هذه الأزمة كذلك لا تنفصل عن البعد الإقتصادي والمالي الذي أصاب مؤسسات الدولة السيادية، ففاعلية السياسة الخارجية لا تقوم على الخطاب السياسي وحده، بل تحتاج أيضاً إلى قاعدة اقتصادية ومؤسسات مالية مستقرة تمول الحركة الدبلوماسية وتمنح الدولة أوراق قوة في التفاوض والمساومة، وفي الحالة الليبية، طالت الإنقسامات مؤسسات ذات أثر مباشر في السياسة الخارجية، مثل مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للإستثمارات الخارجية، وقد ترتب على ذلك أن جزءاً من الموارد التي كان يفترض أن تعزز قدرة الدولة على الحضور الخارجي تحول إلى موضوع صراع داخلي، أو إلى أداة ضغط متبادلة بين الأطراف المختلفة (10).

وقد إنعكس هذا الأمر على العمل الدبلوماسي نفسه من أكثر من زاوية، فمن جهة واجهت بعض البعثات الدبلوماسية صعوبات في التمويل والتسيير نتيجة إضطراب العلاقة بين المؤسسات المالية والإدارية، ومن جهة أخرى، أضعف الإنقسام قدرة الدولة على توظيف مواردها الإقتصادية في بناء سياسة خارجية فاعلة، سواء في ملف الطاقة أو في العلاقات الإستثمارية أو في الدفاع عن الأصول الليبية في الخارج، كما أن تضارب مراكز القرار أضعف الموقف القانوني والسياسي للدولة في بعض القضايا المرتبطة بهذه الأصول، وجعلها أكثر عرضة للإستنزاف أو لسوء الإدارة في الخارج(11).

ثالثاً: آثار التشظي على الشرعية الدولية والتدخلات الخارجية

من النتائج المهمة أيضاً لهذا التشظي أنه فتح المجال بشكل أوسع للتدخلات الخارجية، فكلما ضعفت وحدة الدولة وتراجع إحتكارها للقرار وجدت القوى الإقليمية والدولية فرصة أكبر للتأثير في المسار الليبي، سواء عبر دعم أطراف بعينها أو عبر محاولة توجيه التسويات والإتفاقات بما يتفق مع مصالحها، وقد أدى هذا الوضع إلى نوع من تدويل القرار الخارجي الليبي، حيث لم تعد كثير من المبادرات أو التحركات الكبرى نابعة من رؤية وطنية مستقلة، بل أصبحت مرتبطة بدرجات متفاوتة بحسابات العواصم المتدخلة وبالتوازنات التي تفرضها على الأرض (12).

وبالتالي نرى أن الفاعل الخارجي إستفاد من هذه الأزمة وإتسع دوره بسببها، فالإنقسام المؤسسي خلق فراغاً سياسياً وقانونياً جعل من السهل على الأطراف الخارجية أن تقدم نفسها وسيطاً أو داعماً أو شريكاً ضرورياً، ثم يتحول هذا الدور بالتدريج إلى نوع من التأثير المباشر في القرار الليبي، ومع مرور الوقت أصبحت بعض الملفات الخارجية الكبرى، مثل الترتيبات الأمنية أو مسارات التسوية السياسية أو التفاهمات الإقتصادية، تناقش وترسم في فضاءات دولية وإقليمية يتراجع فيها الحضور الليبي الموحد، الأمر الذي يوضح أن تشظي السياسة الخارجية لم يكن نتيجة ثانوية، بل كان واحداً من أبرز تجليات تفكك الدولة في الداخل(13).

كما ترتب على هذا الإنقسام أيضاً تراجع واضح في مكانة ليبيا داخل المنظمات الإقليمية والدولية، فالدولة التي كانت قادرة في فترات سابقة على أن تحضر بقدر من التأثير داخل محيطها العربي والأفريقي، وجدت نفسها خلال سنوات الإنقسام في موقع أضعف بكثير، لأن مقعدها الخارجي لم يعد يستند إلى دولة متماسكة أو إلى خطاب موحد، بل أنه في بعض الحالات تحول الحضور الليبي في هذه المنظمات من حضور يراد منه الدفاع عن مصالح الدولة إلى حضور يهدف أولاً إلى إثبات أحقية هذا الوفد أو ذاك في التمثيل، وهو ما يعكس درجة التراجع الذي أصاب الوظيفة الدبلوماسية نفسها(14).

يتضح بناءَ على ذلك أن التشظي الذي أصاب السياسة الخارجية الليبية لم يكن مجرد أثر جانبي للأزمة، بل كان نتيجة مباشرة للانقسام المؤسسي الذي ضرب بنية الدولة، فحين تتعدد السلطات وتتداخل الإختصاصات وتتنازع الجهات المختلفة على الشرعية والتمثيل، يصبح من الصعب الحديث عن سياسة خارجية موحدة بالمعنى الدقيق، وبالتالي، فإن فهم ضعف السياسة الخارجية الليبية يبدأ من فهم هذا الخلل الداخلي، لأن المشكلة في أصلها ليست مشكلة سفارات أو تصريحات أو إتفاقيات متفرقة، بل مشكلة دولة لم تعد تتحدث من خلال مركز واحد، ولم تعد مؤسساتها قادرة على حمل قرار خارجي متماسك يعبر عن المصلحة الوطنية بصورة واضحة.

المطلب الثاني: حدود الفاعلية في السياسة الخارجية الليبية

في هذا المطلب نناقش حدود الفاعلية التي واجهت السياسة الخارجية الليبية خلال سنوات الإنقسام، من خلال بيان أثر الإضطراب المؤسسي وتعدد مراكز القرار في إضعاف القدرة على بناء سياسة خارجية متماسكة، وتراجع مستوى التمثيل الدبلوماسي، وإتساع هامش التدخلات الخارجية في الشأن الليبي.

أولاً: محددات الفاعلية في السياسة الخارجية الليبية

ترتبط فاعلية السياسة الخارجية بقدرة الدولة على تحديد أهدافها في الخارج، وترتيب أولوياتها، ثم إستخدام أدواتها السياسية والدبلوماسية والإقتصادية للدفاع عن مصالحها والتأثير في محيطها الإقليمي والدولي، ولا تقاس هذه الفاعلية بمجرد وجود سفارات أو بعثات أو تمثيل شكلي في المنظمات الدولية، وإنما بمدى قدرة الدولة على إنتاج قرار خارجي واضح وعلى التحرك من خلال مؤسسات متماسكة تملك الشرعية والإمكانات والقدرة على التنفيذ، لذلك، فإن أي خلل يصيب بنية الدولة في الداخل يترك أثره بصورة مباشرة على مستوى الفاعلية في الخارج، لأن السياسة الخارجية ليست مجالاً معزولاً عن باقي وظائف الدولة، بل هي من أكثر المجالات إلتصاقاً بدرجة إستقرارها وتماسكها(15).

وفي الحالة الليبية تظهر حدود الفاعلية بوضوح إذا ما قورنت الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها ليبيا من جهة، ومستوى الحضور الخارجي الفعلي الذي أمكنها تحقيقه من جهة أخرى، فليبيا تمتلك موقعاً جغرافياً حساساً وثروة نفطية كبيرة وإمتداداً إقليمياً يجعلها طرفاً مهماً في قضايا الأمن والهجرة والطاقة والتوازنات المتوسطية والأفريقية، إلا أن هذه العناصر لم تتحول خلال سنوات الإنقسام إلى أدوات نفوذ حقيقية، بل بقيت في كثير من الأحيان عناصر كامنة لم تستطع الدولة توظيفها ضمن سياسة خارجية مستقلة وفعالة، وهذا التباعد بين الإمكانات والنتائج يعكس بوضوح أن المشكلة لم تكن في نقص الموارد، بل في عجز الإطار المؤسسي والسياسي في تحويل هذه الموارد إلى قدرة فعلية على التأثير(16).

ثانياً: إنعكاسات الإنقسام المؤسسي على التمثيل والتحرك الخارجي

تبدأ هذه المحدودية من داخل بنية صنع القرار الخارجي نفسها، فالقرار الخارجي يحتاج في الظروف الطبيعية إلى درجة من التنسيق بين المؤسسات الرئيسية في الدولة، بحيث تتكامل السلطة التنفيذية التي تدير العلاقات الدولية مع السلطة التشريعية التي تمنح الغطاء القانوني والرقابي للإتفاقيات والتوجهات الكبرى، غير أن المشهد الليبي خلال هذا الإنقسام المؤسسي لم يعرف هذا النوع من التكامل، بل عرف حالة من التداخل والتنازع المستمر بين المؤسسات سواء فيما يتعلق

بالإختصاصات أو بالشرعية أو بحدود السلطة الفعلية، وقد أدى هذا الوضع إلى تعطيل جزء مهم من القدرة على إتخاذ قرار خارجي مستقر، و جعل التحرك الدبلوماسي نفسه خاضعاً لموازين داخلية متقلبة أكثر من خضوعه لحسابات المصلحة الوطنية العامة (17).

ومن أبرز آثار هذا الوضع أن الدولة الليبية أصبحت أقل قدرة على تقديم نفسها كشريك موثوق في العلاقات الدولية، فالدول عندما تدخل في شراكات أو تفاهمات أو إتفاقيات تبحث عن طرف يملك سلطة التوقيع والتنفيذ والإستمرار، ولا يكفي في ذلك مجرد الحضور الشكلي أو الاعتراف المؤقت، لكن الإنقسام الليبي أوجد بيئة يغيب فيها اليقين المؤسسي، لأن الجهة التي تفاوض قد لا تكون هي الجهة التي تحسم، والجهة التي توقع قد تواجه في الداخل إعتراضات من مؤسسات أخرى، والجهة التي تدعي التمثيل قد لا تملك السيطرة الكاملة على أدوات الدولة، وفي مثل هذا الوضع يصبح من الطبيعي أن يتعامل الخارج بحذر وأن تختزل العلاقات مع ليبيا ضمن حدود ضيقة، أو في تفاهمات قصيرة الأجل، أو في ترتيبات مؤقتة لا تقوم على ثقة كاملة في إستقرار القرار الليبي(18).

كما تتجلى حدود الفاعلية في التمثيل الدبلوماسي نفسه، فالأصل في العمل الدبلوماسي أن يكون التعبير الخارجي عن الدولة موحداً وأن تتحرك سفاراتها وبعثاتها في الخارج وفق تعليمات واضحة صادرة عن مركز قرار معروف، لكن حالة الانقسام الليبي جعلت بعض البعثات الدبلوماسية تعمل في مناخ متشابك تتداخل فيه الإعتبارات الإدارية والسياسية وتتعدد فيه أحياناً مصادر التوجيه أو التأثير، وهذا الأمر لا ينعكس فقط على الأداء اليومي للسفارات، بل ينعكس أيضاً على صورة الدولة أمام الخارج، لأن تعدد الرسائل أو تردد المواقف أو غموض المرجعية يجعل الحضور الدبلوماسي أقل إقناعاً وأضعف تأثيراً (19).

ولم يقتصر الأمر على إرباك المؤسسات الرسمية فقط، بل تعداه إلى إتساع مجال الفعل الخارجي لجهات غير رسمية، فقد ظهرت في ظل هذه الأزمة أشكال من التفاعل الخارجي قامت بها أطراف محلية تملك نفوذاً سياسياً أو أمنياً أو إجتماعياً، لكنها لا تندرج ضمن القنوات الدبلوماسية المعروفة، وقد أدى ذلك إلى تراجع مركزية الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية، لأن الكثير من الملفات المرتبطة بالأمن والحدود والهجرة والتفاهمات الميدانية أصبحت تدار أحياناً عبر إتصالات مباشرة بين هذه الأطراف والفاعلين الخارجيين، وهذا الوضع يضعف فاعلية السياسة الخارجية في جوهرها، لأن الدولة لا تكون فاعلة عندما تفقد إحتكارها لمثل هذا التمثيل، أو عندما تصبح مجرد طرف من بين أطراف متعددة تتحدث باسمها أو تتحرك في مجالها(20).

ومن بين الجوانب المهمة كذلك أن حدود الفاعلية ظهرت في قدرة ليبيا على التحرك داخل المنظمات الإقليمية والدولية، فعضوية الدولة في هذه المنظمات لا تكفي في حد ذاتها لكي تجعلها دولة فاعلة، بل المطلوب أن تكون هذه العضوية أداة للتأثير وبناء التحالفات والدفاع عن المصالح الوطنية في القضايا المشتركة، غير أن ليبيا خلال هذا الإنقسام تراجعت في هذا الجانب، ولم تعد حاضرة بالحجم الذي ينسجم مع موقعها أو إحتياجاتها، فبدلاً من أن تكون مشاركتها في هذه المنظمات إمتداداً لسياسة خارجية متماسكة، أصبحت في كثيراً من الأحيان مرتبطة بإثبات التمثيل أو بتفادي المزيد من الضغوط أو بمحاولة إحتواء آثار الأزمة الداخلية (21).

كما يتضح هذا التراجع بصورة أكبر في القضايا التي تمس الأمن القومي الليبي بشكل مباشر، مثل أمن الحدود والهجرة غير النظامية وشبكات التهريب والتطورات في الساحل والصحراء، والتوازنات في حوض شرق المتوسط، فهذه الملفات كان يفترض أن تكون في صميم حركة الدبلوماسية الليبية، وأن تشكل مجالاً لمبادرات واضحة تعكس موقع ليبيا ومصلحتها، لكن ما حدث هو أن الدولة لم تستطع في أغلب الأحيان أن تتحرك من موقع المبادرة، بل ظلت أقرب إلى موقع المتلقي أو المستجيب للضغوط والتطورات التي تصنع في محيطها، وهذا يعني أن حدود الفاعلية لم تظهر فقط في ضعف التمثيل، بل أيضاً في غياب القدرة على التأثير في البيئة الخارجية التي ترتبط مباشرة بمصالح الدولة الحيوية (22).

كما أن الأزمة المالية والإدارية كان لها أثر واضح في تضييق هامش الفاعلية، فالعمل الدبلوماسي لا يقوم على الخطاب السياسي وحده، بل يحتاج أيضاً إلى موارد مستقرة وإلى مؤسسات قادرة على الإنفاق المنظم، وإلى جهاز إداري مهني يمكنه متابعة الملفات الخارجية بشكل مستمر، وقد أظهرت حالة الإنقسام أن بعض البعثات الليبية في الخارج واجهت صعوبات في التمويل والتسيير، كما أن القرارات المتعلقة بالتعيين أو التوسع في الهياكل الدبلوماسية لم تكن دائماً خاضعة لمعايير الكفاءة والحاجة الفعلية، بل تأثرت بالمحاصصة والترضيات والتجاذب السياسي، وهذا الأمر أضعف من جودة الأداء الخارجي وأفقد الدولة جزءاً من قدرتها على توجيه مواردها نحو أولويات دبلوماسية حقيقية (23).

يضاف إلى ذلك أن ضعف الرقابة وتعدد مراكز القرار داخل المؤسسات المرتبطة بالسياسة الخارجية ساهما في زيادة الهدر وسوء التوظيف، فقد كان يفترض أن تستخدم الإمكانات المالية للدولة في دعم تمثيلها الخارجي وحماية مصالحها القانونية والاقتصادية وتحسين قدرتها على التفاوض، إلا أن جزءاً من هذه الموارد تم إستهلاكه في مسارات لا تخدم الفاعلية الدبلوماسية بقدر ما تخدم إستمرار الإصطفافات الداخلية، وهذا النوع من الإستنزاف يبين أن حدود الفاعلية ليست فقط حدوداً سياسية أو قانونية، بل هي أيضاً حدود مؤسسية وإدارية ومالية، تتداخل جميعاً وتنتج في النهاية دبلوماسية ضعيفة الحضور ومحدودة التأثير(24).

ثالثاً: القيود الداخلية والتدخلات الدولية وحدود التأثير الليبي

من أخطر ما يكشف حدود الفاعلية أيضاً هو تزايد الإعتماد على الوساطة الدولية والأممية في إدارة ملفات ترتبط في الأصل، بالسيادة الوطنية، فكلما ضعفت الدولة في الداخل تزايد حضور الفاعلين الخارجيين في إدارة أزمتها، ليس كوسطاء بل أحياناً كأطراف تحدد إيقاع التفاوض ومسارات الحل ومواقيت المبادرات، وفي الحالة الليبية تعاظم هذا الدور إلى حد أن كثيراً من مسارات التسوية السياسية، وبعض الملفات المرتبطة بالموارد أو الترتيبات الأمنية أصبحت تناقش في فضاءات دولية أو تحت رعاية أممية مباشرة، فيما تراجع الدور الليبي الذاتي إلى مستوى أقل من المطلوب، وهو وضع يعكس بوضوح أن الفاعلية الخارجية للدولة قد بلغت حدوداً ضيقة، لأن الدولة التي لا تقود بنفسها جزءاً أساسياً من النقاش حول مستقبلها لا يمكن وصف سياستها الخارجية بأنها فاعلة بالمعنى الكامل (25).

إن كل ما سبق لا يعني أن السياسة الخارجية الليبية غابت تماماً أو فقدت كل أدواتها، لأن الدولة ما زالت تملك عناصر مهمة يمكن البناء عليها، كما أن حضورها لم ينقطع كلياً في الإطارين الإقليمي والدولي، لكن المشكلة الأساسية أن هذا الحضور ظل محكوماً بحدود واضحة فرضها الإنقسام المؤسسي، فلم تستطع ليبيا أن تنتقل من الحضور الشكلي أو الدفاعي إلى مستوى الفعل المؤثر، لذلك فإن الحديث عن حدود الفاعلية لا يعني إنعدام هذه الفاعلية مطلقاً، بل يعني أن المجال الذي تحركت فيه السياسة الخارجية الليبية ظل مجالاً ضيقاً، تفرضه هشاشة الداخل أكثر مما يتيحه وزن الدولة الحقيقي أو إمكاناتها الكامنة(26).

وعلى أساس ماسبق، يمكن القول إن فاعلية السياسة الخارجية الليبية خلال سنوات الإنقسام كانت فاعلية منقوصة ومقيدة، فهي لم تكن غائبة بالكامل لكنها لم تكن أيضاً في مستوى ما تحتاجه الدولة لحماية مصالحها وصياغة دورها الإقليمي والدولي بصورة مستقلة، فقد بقيت محدودة بحدود الانقسام وخاضعة لتنازع الشرعيات، ومثقلة بالضغوط الخارجية والاختلالات الداخلية، وهو ما جعلها في كثير من الأحيان أقرب إلى إدارة الأزمة من التعبير عن دولة متماسكة قادرة على توظيف أدواتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية في خدمة أهداف واضحة ومستقرة.

المطلب الثالث: إمكانيات استعادة الفاعلية في السياسة الخارجية الليبية

يناقش هذا المطلب الإمكانيات المتاحة لإستعادة فاعلية السياسة الخارجية الليبية، من خلال بيان الشروط السياسية والمؤسسية والإقتصادية اللازمة لإعادة بناء القرار الخارجي، وتوضيح دور توحيد المرجعية السياسية وتحسين أداء المؤسسات السيادية، وكذلك صياغة رؤية وطنية أكثر وضوحاً للعلاقة مع المحيطين الإقليمي والدولي.

أولاً: المرتكزات السياسية والمؤسسية لإستعادة الفاعلية

إن الحديث عن إستعادة فاعلية السياسة الخارجية الليبية لا ينبغي أن يُفهم على أنه مجرد دعوة إلى تحسين أداء وزارة الخارجية أو إعادة تنشيط السفارات والبعثات الدبلوماسية، لأن الأزمة أعمق من أن تختزل في الجانب الإداري وحده، فالسياسة الخارجية تتأثر بصورة مباشرة ببنية الدولة التي تنتجها وبطبيعة السلطة التي توجهها، وبمستوى التماسك القائم بين المؤسسات المسؤولة عن إتخاذ القرار وتنفيذه، ولذلك فإن أي حديث عن إستعادة الفاعلية يظل مرتبطاً بإعادة بناء الحد الأدنى من وحدة المرجعية السياسية والمؤسسية، فالدولة التي لا تتكلم بصوت واحد في الداخل يصعب عليها أن تكون فاعلة ومستقرة في الخارج (27).

من هذا المنطلق، يبدو أن المسار السياسي والدستوري يمثل المدخل الأول لأي إستعادة ممكنة، فالأزمة الليبية لم تكن مجرد صراع على النفوذ بين أطراف متنافسة، بل كانت أيضاً أزمة قواعد ناظمة للعلاقة بين السلطات والمؤسسات، فأزمة شرعية لم تحسم بصورة نهائية، وقد أظهرت السنوات الماضية أن الإتفاقات المرحلية رغم ما وفرته أحياناً من فرص للتهدئة أو لإعادة ترتيب بعض الأوضاع، إلا أنها لم تستطع بمفردها أن تنتج دولة موحدة أو أن تنهي التنازع على الاختصاصات، ولهذا فإن إستعادة أي قدر من الفاعلية في السياسة الخارجية تظل مرتبطة بوجود سلطة تنفيذية واحدة تستند إلى قاعدة دستورية أو سياسية واضحة، وأن تتمتع كذلك بقدر من الشرعية يسمح لها بأن تمارس حق التمثيل الخارجي دون منازعة من أي مؤسسات أو أجسام موازية (28).

ويكتسب هذا الجانب أهميته من أن المجتمع الدولي نفسه ظل ينظر إلى توحيد المؤسسات الليبية بوصفه شرطاً ضرورياً لأي إنتقال سياسي حقيقي، فقد أكدت قرارات مجلس الأمن في أكثر من مناسبة دعمها للمسار السياسي القائم على السيادة الوطنية، وربطت دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بدعم تنفيذ الاتفاقات السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة ومساندة المراحل اللاحقة من الإنتقال، كما أن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة ظلت تشير إلى أن إستمرار الإنقسام المؤسسي يعطل الوصول إلى بيئة تسمح بإجراء إنتخابات شاملة وإلى سلطة قادرة على بسط قدر معقول من الإستقرار (29)، وهذا يعني أن إستعادة الفاعلية الخارجية ليست مسألة لاحقة على التسوية السياسية ، بل هي من النتائج المباشرة التي يفترض أن تترتب عليها.

كما أن من شأن توحيد المرجعية السياسية أن يعالج واحدة من أكثر المشكلات إرباكاً في السياسة الخارجية الليبية، وهي غموض الجهة التي تملك حق إتخاذ القرار الخارجي وإبرام الإتفاقيات وإعتماد الممثلين الدبلوماسيين، فحين تتعدد السلطات أو تتنازع الإختصاصات تصبح السياسة الخارجية عرضة للازدواج والارتباك، وتفقد الدولة حينها جزءاً من قدرتها على التحرك المنتظم، أما إذا وجدت سلطة تنفيذية موحدة تعمل في إطار قانوني واضح وتحت رقابة مؤسسة تشريعية واحدة، فإن ذلك من شأنه أن يعيد قدراً من النظام إلى المجال الخارجي، وأن يحد من التوظيف السياسي للعلاقات الدولية في الصراع الداخلي(30).

ثانياً: الدور الإقتصادي والإداري في دعم السياسة الخارجية

أن هذا المسار السياسي وعلى كل ماله من أهمية، لا يكفي وحده ما لم يقترن بتحييد المؤسسات الإقتصادية والمالية عن هذا الإنقسام، فقد أظهرت التجربة الليبية أن الأزمة لم تكن سياسية فقط، بل إمتدت إلى مؤسسات ذات صلة مباشرة بقدرة الدولة على الحركة في الخارج، مثل مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط ومختلف الأجهزة المعنية بإدارة الموارد والاستثمارات الخارجية، ولذلك فإن إستعادة الفاعلية الخارجية تقتضي أيضاً تقليص أثر الانقسام داخل هذه المؤسسات، والعمل على إعادة ربط القرار المالي بالمصلحة الوطنية العامة لا بموازين الصراع بين الأطراف (31).

وتظهر أهمية هذا البعد في أن ليبيا تمتلك عناصر إقتصادية يمكن أن تمنحها حضوراً تفاوضياً مهماً إذا استخدمت ضمن إطار مؤسسي موحد، فالنفط والموقع الجغرافي والعلاقات الاقتصادية مع أوروبا والجوار الإقليمي، كلها أوراق يمكن

أن تسهم في دعم السياسة الخارجية، لكن ذلك يبقى مشروط بوجود سلطة قادرة على توظيفها في إتجاه واضح، أما إذا بقيت هذه الموارد جزءاً من الصراع، أو استعملت كأدوات ضغط متبادل بين المؤسسات المنقسمة، فإنها تتحول إلى عبء إضافي يزيد من هشاشتها ويضعف من صورتها أمام الخارج، ولذلك، فإن تحييد المؤسسات الإقتصادية لا يعد مجرد إجراء مالي أو إداري، بل هو جزء من إستعادة الدولة لتماسكها، ومن إستعادة السياسة الخارجية لوظيفتها الأصلية (32).

كما أن توحيد القرار المالي والإداري من شأنه أيضاً أن يدعم العمل الدبلوماسي بصورة مباشرة، فالسفارات والبعثات في الخارج تحتاج إلى تمويل منتظم وهياكل مستقرة، وإلى إدارة أقل تأثراً بالإستقطاب والمحاصصة، ولا يمكن لدبلوماسية فعالة أن تنشأ في ظل إختلالات في التسيير أو في التعيين أو في تحديد الأولويات، ولذلك فإن إصلاح البنية الإدارية والمالية المتصلة بالجهاز الدبلوماسي يشكل جزءاً مهماً من إمكانيات هذه الإستعادة، بشرط ألا يكون بمعزل عن الإطار السياسي الأوسع الذي يحدد الإتجاه العام للدولة(33).

ومن المسارات المهمة أيضاً إعادة النظر في طبيعة العلاقة مع الفاعل الأممي والدولي، وبخاصة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فهذه البعثة لعبت منذ سنوات دوراً مركزياً في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، وفي رعاية مسارات الحوار ومرافقة الجهود السياسية والأمنية المختلفة، غير أن اتساع دورها خلال بعض المراحل لم يكن ناتجاً فقط عن المبادرة الأممية، بل كان أيضاً نتيجة مباشرة لضعف المؤسسات الليبية وعجزها عن إنتاج تسوية مستقلة ومستمرة، وقد جعل ذلك من البعثة في بعض الأحيان أقرب إلى فاعل مؤثر في تنظيم الإيقاع السياسي العام، وليس مجرد وسيط محدود الدور(34).

ولا يعني ذلك أن تقليص هذا الدور أو إعادة ضبطه يمكن أن يتم بصورة سريعة أو بقرار أحادي، فالواقع الليبي ما زال يحتاج إلى قدر من الوساطة والغطاء الدولي، خاصة في ظل إستمرار الخلافات حول الإنتخابات والأوضاع الأمنية وتعدد التدخلات الخارجية، لكن المطلوب هنا هو أن تتحول العلاقة مع البعثة الأممية من علاقة تقوم على الإعتماد المفرط إلى علاقة تقوم على الدعم والشراكة، فكلما تمكنت المؤسسات الليبية من إنتاج أرضية توافقية أوسع، وإدارة شؤونها الأساسية بدرجة أكبر من الانسجام، تراجع تلقائياً الدور البديل الذي تلعبه الأطراف الدولية، وازدادت قدرة الدولة على أن تستعيد زمام المبادرة في إدارة ملفاتها الداخلية والخارجية (35).

ثالثاً: الرؤية الوطنية والعلاقة مع الفاعل الدولي والإقليمي

إن إستعادة الفاعلية الخارجية تمر أيضاً عبر إعادة بناء نوع من الرؤية الوطنية في السياسة الخارجية، فالأزمة الليبية أضعفت وحدة القرار، لكنها أضعفت كذلك وضوح الأولويات، حيث لم يعد واضحاً ما هي القضايا التي ينبغي أن تتقدم في التحرك الخارجي، وما هي الحدود التي يجب أن تقف عندها الترتيبات مع القوى الإقليمية والدولية، وما هو الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه علاقة ليبيا بمحيطها العربي والأفريقي والمتوسطي، لذلك فإن إستعادة الفاعلية لا تكتمل فقط بتوحيد المؤسسات، بل تحتاج أيضاً إلى قدر من التوافق على الخطوط العامة التي يفترض أن تحكم السياسة الخارجية في المرحلة القادمة، حتى لا تبقى هذه السياسة رهينة للتقلبات أو للحسابات الظرفية (36).

ويرتبط بذلك أيضاً البعد الإقليمي، فليبيا لا تتحرك في فراغ، بل داخل محيط تتداخل فيه الحسابات الأمنية والاقتصادية والسياسية بصورة عميقة، لذلك فإن أي محاولة لإستعادة الفاعلية تحتاج إلى إعادة ترتيب العلاقة مع دول الجوار، والفضائين المغاربي والأفريقي على أسس أكثر إتزاناً، فالسنوات الماضية أظهرت أن الفراغ الذي يتركه ضعف الدولة تمتلئه قوى أخرى (إقليمية ودولية)، تتحرك وفق مصالحها هي، لذلك، فإن تقوية الحضور الليبي في محيطه الطبيعي لا يمثل مجرد خيار دبلوماسي، بل يمثل جانباً من إستعادة المجال الذي تقلص بفعل الأزمة، وجانباً من بناء سياسة خارجية أقل إرتهاناً للإستقطابات المتعارضة(37).

ومع ذلك، ينبغي التنبيه إلى أن الحديث عن إمكانيات الإستعادة يجب أن يبقى واقعياً، لأن الأزمة الليبية لم تفرز فقط إنقساماً مؤسسياً بل أنتجت أيضاً شبكة واسعة من المصالح المحلية والخارجية التي قد لا تجد في توحيد الدولة الليبية مصلحة لها، ولهذا فإن إستعادة الفاعلية لن تكون على الأرجح سريعة ولا كاملة دفعة واحدة، بل ستكون عملية تدريجية ومركبة، تبدأ بتقليص مساحات التنازع، ثم بتوحيد بعض المؤسسات الأساسية، ثم بإعادة بناء الثقة الداخلية والخارجية في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، وهذا المسار، يظل أكثر واقعية من التصورات التي ترى أن معالجة الملف الدبلوماسي يمكن أن يتم بمعزل عن الأزمة الأوسع التي أنتجت ضعفه (38).

يمكن بناءً على ماسبق القول إن إستعادة فاعلية السياسة الخارجية الليبية ليست مستحيلة، لكنها مشروطة بجملة من الترتيبات المتداخلة، تبدأ بتوحيد المرجعية السياسية والدستورية، وتحصين المؤسسات الاقتصادية من الصراع، وإعادة ضبط العلاقة مع الفاعل الأممي والدولي، ثم بناء رؤية وطنية أكثر وضوحاً للمجال الخارجي، فمن دون هذه العناصر ستظل السياسة الخارجية الليبية تتحرك في نطاق ضيق حتى لو تحسن الأداء الإداري أو توسعت الإتصالات الخارجية، لأن جوهر المشكلة يظل مرتبطاً ببنية الدولة نفسها وبقدرتها على إستعادة الحد الأدنى من الوحدة والتماسك.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتبين أن الإنقسام المؤسسي في ليبيا قد أصبح من العوامل الأساسية التي أثرت في فاعلية السياسة الخارجية الليبية وأضعفت قدرتها على أداء دورها بصورة موحدة ومنسجمة، كما ظهر أن هذا الإنقسام إنعكس على أداء المؤسسات المعنية بالقرار الخارجي، وأدى إلى تراجع مستوى التنسيق بينها، بما حدّ من قدرة الدولة على تمثيل مصالحها الوطنية والدفاع عنها بكفاءة، كما ساهمت التدخلات الخارجية في تعقيد المشهد السياسي وزادت من صعوبة بناء سياسة خارجية مستقرة وفاعلة.

ومن أبرز النتائج:

1- أن الانقسام المؤسسي في ليبيا كان له أثر مباشر في إضعاف السياسة الخارجية الليبية، من خلال تعدد مراكز القرار وتباين المواقف الرسمية.

2- كان لضعف التنسيق بين المؤسسات الليبية الإسهام الأكبر في تراجع فاعلية الأداء الدبلوماسي، وتقييد قدرة الدولة على تمثيل مصالحها بصورة موحدة.

3- ساعدت التدخلات الخارجية في تعميق حالة الإرتباك السياسي، وزادت من صعوبة بناء سياسة خارجية مستقرة وفاعلة.

4- أن استعادة جزء من فاعلية السياسة الخارجية الليبية تظل ممكنة، إذا ما تم توحيد المؤسسات السيادية وتعزيز التوافق الوطني.

التوصيات:

1. ضرورة الإسراع في توحيد المؤسسات السيادية المرتبطة بصناعة القرار الخارجي، بما يضمن وجود موقف دبلوماسي موحد.

2. العمل على بناء سياسة خارجية تقوم على المصالح الوطنية العليا، بعيداً عن الإنقسام الداخلي والتجاذبات والتوازنات السياسية.

3. دعم الكادر الدبلوماسي الليبي وتأهيله مهنياً، بما يعزز من قدرته على أداء دوره في تمثيل الدولة والدفاع عن مصالحها.

4. الحد من التدخلات الخارجية من خلال تقوية الجبهة الداخلية وتوسيع قاعدة التوافق الوطني بين مختلف الأطراف الليبية.

الهوامش:

1- وليد علي إبراهيم ابن سليمان وأحمد حسين، السياسة الخارجية الليبية بعد 2011: محددات وتحديات، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص 6.

2. سليم ساسي طالب، صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات، مجلة شروس، المجلد، العدد1 ، 2024، ص 14.

3. جمال عبد الرحمن رستم، "الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية (2011–2023)، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، دراسات سياسية، 2024، ص 7.

4. وليد علي إبراهيم ابن سليمان وأحمد حسين ، مرجع سابق، ص5.

5. جمال عبد الرحمن رستم، مرجع سابق، ص 9.

6. المرجع نفسه، ص 9.

7. المرجع نفسه، ص 6.

8. نوري امبارك الدعيكي، الفاعلون المحليون والإقليميون: رسم خريطة القوى وتأثيرها في توجيه السياسة الخارجية الليبية، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد3، العدد2 ، 2025، ص 828.

9. منى محمد شرح البال وامراجع مادي بركة الرجباني، تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2014–2025)، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 11، العدد 45 ، 2025، ص10؛ والأمم المتحدة، الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات، 17 ديسمبر 2015.

10. سليم ساسي طالب، مرجع سابق، ص 17 .

11. سالم دينار علي عمر، آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة سرت ، المجلد 4، العدد1، 2025، ص12.

12. شرح البال والرجباني، "تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا، ص 13؛ والأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، S/2023/967، 7 ديسمبر 2023.

13. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، S/2023/967، 7 ديسمبر 2023.

14. عبد السلام أحمد سالم النف وعبد السلام جمعة علي، أثر الانقسام السياسي في مكانة ليبيا دولياً، مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، المجلد 4، العدد1، 2026، ص 74.

15. وليد ابن سليمان وأحمد حسين، مرجع سابق، ص 12.

16. عبد السلام النف و عبد السلام علي، مرجع سابق، ص 78.

17. سليم ساسي طالب، مرجع سابق ، ص 16.

18. عبد السلام النف و عبد السلام علي، مرجع سابق، ص 77.

19. شرح البال والرجباني، مرجع سابق، ص 14.

20. نوري امبارك الدعيكي ، مرجع سابق، ص 828.

21. عبد السلام النف و عبد السلام علي ، مرجع سابق، ص ص 78–79.

22. سالم دينار علي عمر ، مرجع سابق، ص 18.

23. أزمة غياب الدبلوماسية الليبية.. بين ضخامة الفساد الداخلي وفقدان دورها الخارجي، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2024، ص 14.

24. عبد السلام النف و عبد السلام علي ، مرجع سابق ، ص 80.

25. جمال عبد الرحمن رستم، مرجع سابق، ص 10.

26. ابن سليمان وأحمد حسين، مرجع سابق، ص 10.

27. يوسف خليفة ناعم، تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011–2023، مجلة شروس، ليبيا، العدد 5، 2024، ص 363.

28. الأمم المتحدة، الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات، 17 ديسمبر 2015.

29. مجلس الأمن، القرار 2291 (2016)، 13 يونيو 2016؛ والأمم المتحدة، مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، S/2023/967، 7 ديسمبر 2023.

30. أسماء محمد الأمين، تأثير الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة في ليبيا (2020–2025)، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد2، 2026، ص 75.

31. أزمة غياب الدبلوماسية الليبية.. بين ضخامة الفساد الداخلي وفقدان دورها الخارجي، مرجع سابق، ص 6.

32. نوري امبارك الدعيكي ، مرجع سابق، ص 832.

33. سليم ساسي طالب، مرجع سابق، ص 17.

34. جمال عبد الرحمن رستم، مرجع سابق ، 12.

35. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، *تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا*، S/2023/967، 7 ديسمبر 2023.

36. وليد ابن سليمان وأحمد حسين، مرجع سابق، ص 12.

37. عبد السلام النف و عبد السلام علي ، مرجع سابق ، ص 83.

38. وليد ابن سليمان وأحمد حسين، مرجع سايق، ص 10.

قائمة المراجع:

1. الأمم المتحدة، الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات، 17 ديسمبر 2015.

2. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، S/2023/967، 7 ديسمبر 2023.

3. مجلس الأمن، القرار 2291 (2016)، 13 يونيو 2016.

4. أسماء محمد الأمين، تأثير الانقسام السياسي على مؤسسات الدولة في ليبيا (2020–2025)، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد2، 2026.

5. أزمة غياب الدبلوماسية الليبية.. بين ضخامة الفساد الداخلي وفقدان دورها الخارجي، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2024.

6. جمال عبد الرحمن رستم، "الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية (2011–2023)، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، دراسات سياسية، 2024.

7. سالم دينار علي عمر، آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة سرت ، المجلد 4، العدد1، 2025.

8. سليم ساسي طالب، صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات، مجلة شروس، المجلد5، العدد1 ، 2024.

9. عبد السلام أحمد سالم النف وعبد السلام جمعة علي، أثر الانقسام السياسي في مكانة ليبيا دولياً، مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، المجلد 4، العدد1، 2026.

10. منى محمد شرح البال وامراجع مادي بركة الرجباني، تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2014–2025)، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 11، العدد 45 ، 2025.

11. نوري امبارك الدعيكي، الفاعلون المحليون والإقليميون: رسم خريطة القوى وتأثيرها في توجيه السياسة الخارجية الليبية، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد3، العدد2 ، 2025.

12. وليد علي إبراهيم ابن سليمان وأحمد حسين، السياسة الخارجية الليبية بعد 2011: محددات وتحديات، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2024.

13. يوسف خليفة ناعم، تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011–2023، مجلة شروس، ليبيا، العدد 5، 2024.